

BADEA

المصرف
العربي للتنمية
الاقتصادية
في إفريقيا



20
25



المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
دور المصرف في دعم
التكامل الإقليمي
في أفريقيا

معاً من أجل إفريقيا



إخلاء المسؤولية:

أعد موظفو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا هذا التقرير. جميع النتائج والتفسيرات والخلاصات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء المصرف أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن المصرف دقة البيانات الواردة في هذا التقرير. لا تُعبر جميع الحدود والألوان والمسميات وغيرها من المعلومات الموضحة على أي خريطة في هذا التقرير عن رأي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم ولا تعكس أي تأييد أو قبول لهذه الحدود. لا يوجد في هذا التقرير ما يُشكل أو يُعد تقييداً أو تنازلاً عن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المصرف فجميعها محفوظة له بصفة خاصة

نبذة عن المصرف



التكليف

أنشئ المصرف بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والإفريقية وتجسيد التضامن العربي الإفريقي القائم على أسس المساواة والصدقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، تم تكليف المصرف بما يلي:

- المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.
- تشجيع إسهام رؤوس الأموال العربية في التنمية في الدول الإفريقية.
- المساعدة على تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية إفريقيا.



الهوية المؤسسية

يُعد المصرف مؤسسة مالية مملوكة لثمانية عشر دولة عربية من أعضاء جامعة الدول العربية التي وقّعت اتفاقية إنشائها في الثامن عشر من فبراير 1974. وهو مؤسسة دولية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة و بالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، وتخضع لأحكام اتفاقية تأسيسها ومبادئ القانون الدولي.



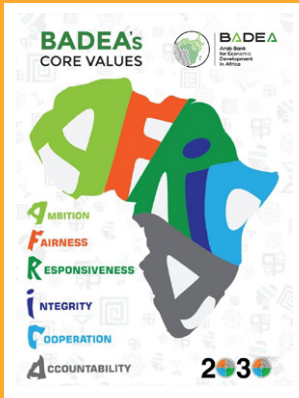
تأسيسه

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة العربية السادس الذي عُقد في الجزائر العاصمة (في الثامن والعشرين من نوفمبر 1973). وقد بدأ المصرف عمله في مارس 1975.



قيمنا

يُدرّك المصرف أن منظومة القيم ترتبط بسلوك المؤسسة وتنعكس في توظيفه وعلاقته بعملائه وشركائه. وتشمل منظومة القيم لدى المصرف كل ما يخص أفريقيا من الطموح، والعدالة، والاستجابة، والنزاهة، والتعاون، والمساءلة.



رؤيتنا

أن نكون منبراً للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي للتنمية.



رسالتنا

تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال تقديم المعونة المالية، والاستثمار، والدعم الفني.

المجالات المحورية الأربعة لإستراتيجية المصرف لعام 2030



تطوير سلسلة القيمة الزراعية
للمتمكين



الاستثمار في البنية الأساسية
لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار



تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص
لتحقيق النمو وخلق فرص العمل



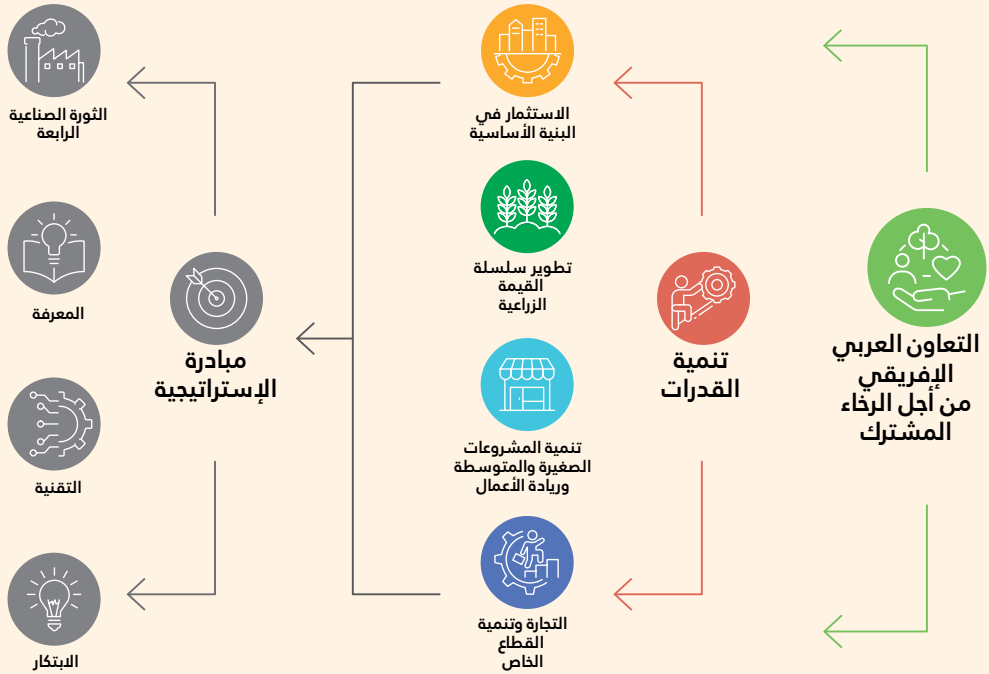
تنمية المشروعات الصغيرة
والمتوسطة وريادة الأعمال



تم اعتماد مجال تنمية القدرات كعامل تمكين شامل
لمجالات التدخل المحورية



إطار عمل إستراتيجية المصرف لعام 2030



إجمالي التحويلات المالية للدول الإفريقية (من 1975 حتى 2025)

نوع العملية	عدد العمليات	حجم التمويل (مليون دولار أمريكي)
مشروعات تنمية القطاع العام	777	9,060
العمليات في القطاع الخاص	77	2,455
عمليات تمويل التجارة	94	6,729
عمليات تنمية القدرات	1,023	266
المجموع	1,971	18,510



التحويلات المالية حسب مجال تركيز الإستراتيجية:

%	التحويل المالي (مليون دولار أمريكي)	عدد العمليات	مجال تركيز الاستراتيجية
31%	5,791	466	الاستثمار في البنية الأساسية لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار
12%	2,201	270	تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكن
50%	9,184	171	تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل
6%	1,068	41	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال
1%	266	1023	تنمية القدرات
100%	18,510	1,971	TOTAL



التصنيف الائتماني للمصرف

في عام 2025، رفعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية تصنيف المصرف العربي إلى AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما وضع البنك بين أعلى مؤسسات التنمية متعددة الأطراف تصنيفاً على مستوى العالم، ويعكس تعزيز أسسه المالية ومرونته المؤسسية. كما أكدت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية (JCR) تصنيف المصرف العربي عند AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعوماً بوضعه المالي القوي، وممارساته الحكيمة في إدارة المخاطر، ودعم المساهمين القوي. وحافظت وكالة موديز على تصنيف المصرف عند Aa1 خلال العام، دون أي إجراء تصنيفي جديد، مما يؤكد فعلياً على قوة المركز الائتماني للبنك.



وتؤكد نتائج التصنيف هذه لعام 2025 مجتمعةً على كفاية رأس مال المصرف، وجودة أصوله العالية، وإدارته المنضبطة للسيولة. كما تسلط الضوء على قدرة البنك المعزز على حشد الموارد بشروط مواتية، وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق رأس المال، وتوجيه الاستثمارات العربية نحو مبادرات التنمية التحويلية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. إن الوضع الائتماني القوي للمصرف العربي يعزز سمعته كشريك تنموي موثوق به وذو رأس مال جيد وقادر على تقديم تمويل ميسور التكلفة وفعال في جميع أنحاء المنطقة.

شهادات الأيزو

في عام 2024، وتماشياً مع التزام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالمسؤولية الاجتماعية وجهوده الدؤوبة للحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع الناتجة عن أنشطته الداخلية ومشاريع التنمية التي يمولها، أكمل البنك بنجاح التدقيق السنوي لأنظمة الجودة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.



حصل البنك على شهادات الأيزو 37000 (حوكمة الشركات) والأيزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)، بالإضافة إلى شهادة الأيزو 14001 (الإدارة البيئية)، مما يبرهن على التزامه بمعايير الاستدامة وحماية البيئة. كما جدد البنك شهاداته في الأيزو 9001 (إدارة الجودة) والأيزو/CEI 20000-1 (إدارة خدمات تقنية المعلومات) والأيزو/CEI 27001 (إدارة أمن المعلومات)، مع توصيات بتحديث هذه الشهادات إلى أحدث الإصدارات وتوسيع نطاقها ليشمل إدارات أخرى داخل البنك.



مقدمة

يساعد التكامل الإقليمي البلدان على التغلب على الانقسامات التي تعيق تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص والأفكار. وتشكل هذه الانقسامات عائقاً أمام النمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية. وتشكل الانقسامات بين البلدان الناشئة عن الجغرافيا وضعف البنية الأساسية والسياسات غير الفعالة عائقاً أمام النمو الاقتصادي. يتيح التكامل الإقليمي للبلدان التغلب على هذه التقسيمات المكلفة التي تدمج أسواق السلع والخدمات والعوامل، ومن ثم تسهيل تدفق التجارة ورأس المال والطاقة والأشخاص والأفكار.

ويمكن تعزيز التكامل الإقليمي من خلال البنية الأساسية المادية والمؤسسية المشتركة. وعلى وجه التحديد، يتطلب التكامل الإقليمي التعاون بين البلدان في:

- التجارة والاستثمار والتنظيم المحلي؛
- البنية الأساسية للنقل وتقنية المعلومات والاتصالات والطاقة؛
- سياسة للاقتصاد الكلي والسياسة المالية؛
- توفير المنافع العامة المشتركة الأخرى (مثل الموارد الطبيعية المشتركة والأمن والتعليم).

وقد اتخذ التعاون في هذه المجالات أشكالاً مؤسسية مختلفة، مع مستويات مختلفة من الالتزامات السياسية والسيادة المشتركة، وكانت له أولويات مختلفة في مناطق العالم المختلفة¹

يمكن أن تنتج عن التكامل الإقليمي مكاسب اقتصادية كبيرة. فهو يسمح للبلدان بما يلي:

- تحسين كفاءة السوق
- تقاسم تكاليف المنافع العامة أو مشروعات البنية الأساسية الكبيرة
- اتخاذ قرار بشأن السياسة بشكل تعاوني والحصول على ركيزة للإصلاح
- الاستفادة من وحدات بناء التكامل العالمي
- جني فوائد غير اقتصادية أخرى، مثل السلام والأمن.

لقد كان وضع التكامل الإقليمي في إفريقيا عملية ديناميكية ومتطورة ويتم تحقيقه من خلال مبادرات ومنظمات مختلفة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين البلدان الإفريقية. تشمل بعض الجوانب والمنظمات الرئيسية المشاركة في التكامل الإقليمي في إفريقيا ما يلي:



تهدف إلى تحسين شبكة النقل عبر القارة. وتشمل الأمثلة الطريق السريع العاب للصحراء، والممر بين الشمال والجنوب، وممر داكار-لغوس.

6. مجتمعات الطاقة الإفريقية: تعمل مبادرات مثل مجمع الطاقة لغرب أفريقيا (WAPP) ومجمع الطاقة للجنوب الإفريقي (SAPP) على دمج توليد الكهرباء وتنسيقها وتوزيعها عبر المناطق. وهذا يساعد على تحسين موارد الطاقة ومعالجة العجز في الطاقة.

7. برنامج مصائد الأسماك الإقليمي لغرب إفريقيا (WARFP): تركز هذه المبادرة، التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، على الإدارة المستدامة والتنمية لقطاع مصائد الأسماك في غرب إفريقيا، وتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الموارد.

8. المبادرات الصحية عبر الحدود: مشروعات متنوعة تركز على مواجهة التحديات الصحية عبر الحدود. على سبيل المثال، لدى جماعة شرق إفريقيا (EAC) مبادرات لمكافحة انتشار الأمراض وتحسين البنية الأساسية الصحية بشكل تعاوني.

9. البنية الأساسية للنطاق العريض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تهدف الجهود المبذولة لتحسين البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل كابلات الألياف الضوئية المغمورة تحت سطح البحر، إلى تعزيز الاتصال والتواصل عبر المناطق.

وتظهر هذه المبادرات والمشروعات النطاق المتنوع للجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا. ومن المهم أن نلاحظ أن نجاحها يعتمد على التنفيذ الفعال، والتصدي للتحديات، والحفاظ على الإرادة السياسية بين البلدان الأعضاء.

وقد بحثت الدراسات في أهمية و/أو دور البنية الأساسية في التنمية الاقتصادية لإفريقيا، في حين بحثت دراسات أخرى في دور البنية الأساسية الإقليمية، وخاصة شبكات الطرق الجيدة، في تعزيز التجارة البيئية الإقليمية والتنمية للاقتصاد والتعاون والتكامل. باختصار، لاحظت هذه الدراسات أن توفر البنية الأساسية الإقليمية الجيدة يعزز التبادل الاقتصادي بين البلدان القريبة جغرافياً عبر القطاعات. توفر البنية الأساسية إمكانية الوصول إلى المدخلات الاقتصادية الرئيسية مثل المعرفة والموارد والتكنولوجيا؛ وتقلل الحواجز أمام حرية حركة البضائع والأشخاص؛ وتزيد من الوصول إلى أسواق السلع والخدمات. وتعمل البنية الأساسية للنقل على تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود، وتحسين القدرة التنافسية للدول، وزيادة الناتج المحلي، ومن ثم تعزيز التكامل الإقليمي. وفي المقابل، يؤدي ضعف البنية الأساسية إلى تقليل قدرة عوامل الإنتاج المختلفة على الحركة، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض إنتاجية الشركات من خلال زيادة التكاليف العامة والخدمات اللوجستية والنقل، ومن ثم تقليل قدرة الشركات على المنافسة دولياً.²

1. الاتحاد الإفريقي (AU): الاتحاد الإفريقي منظمة قارية تهدف إلى تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الإفريقية. وهو يلعب دوراً مركزياً في تسهيل جهود التكامل الإقليمي.

2. المجموعات الاقتصادية الإقليمية: تنقسم إفريقيا إلى عدة مجموعات اقتصادية إقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة شرق إفريقيا (EAC)، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)، وغيرها. تعمل هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تحقيق تكامل أعمق داخل مناطقها.

التحديات: وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن التحديات التي تواجه التكامل الإقليمي لا تزال قائمة وتشمل الخلافات السياسية، والحواجز التجارية، وعدم كفاية البنية الأساسية، والقضايا المتعلقة بالحكم وتنفيذ الاتفاقيات.

تم تنفيذ العديد من مبادرات ومشروعات التكامل الإقليمي في إفريقيا لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين البلدان. تشمل الأمثلة:

1. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA): تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي تم إطلاقها في يناير 2021، مشروعاً رائداً يهدف إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات عبر القارة الإفريقية. وبإلغاء التعريفات الجمركية على 90% من السلع، تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى تعزيز التجارة البيئية الإفريقية وتعزيز التكامل الاقتصادي.

2. برنامج تطوير البنية الأساسية في إفريقيا (PIDA): يمثل برنامج تطوير البنية الأساسية في إفريقيا مبادرة قارية تركز على تطوير مشروعات البنية الأساسية لربط البلدان الإفريقية. وهو يتضمن مشروعات في قطاعات مثل النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الاتصال وتعزيز التكامل الإقليمي.

3. خط أنابيب الغاز العاب للصحراء (TSGP): إن خط أنابيب الغاز العاب للصحراء مشروع مقترح لخطوط الأنابيب يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر ومن ثم إلى أوروبا. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التعاون والتكامل في مجال الطاقة بين شمال وغرب إفريقيا.

4. مبادرة حوض النيل (NBI): إن مبادرة حوض النيل شراكة إقليمية بين دول حوض نهر النيل لتعزيز التنمية المستدامة والتعاون في مجال الموارد المائية. ويتضمن المشروعات والمبادرات لإدارة وتقاسم موارد مياه نهر النيل بشكل تعاوني.

5. الطرق السريعة وممرات النقل عبر إفريقيا: تمثل مشروعات بنية تحتية للطرق والسكك الحديدية التي

2. تأثير تحسين البنية الأساسية للطرق الإقليمية على التجارة البيئية الإقليمية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

مساهمة المصرف في تمويل التكامل الإقليمي في إفريقيا

التكامل الإقليمي هو عملية متعددة الأبعاد ومستمرة تنطوي على عدد من القطاعات المتفاعلة. ويلعب التكامل الإقليمي دوراً حاسماً في تعزيز التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والتعاون الاجتماعي، والقدرة التنافسية العالمية. ومن خلال العمل معاً، تستطيع البلدان المتجاورة أن تعالج التحديات المشتركة بشكل أكثر فعالية وأن تخلق بيئة إقليمية أكثر ازدهاراً وانسجاماً. إن أهمية التكامل الإقليمي كبيرة بالنسبة إلى النمو في البلدان الإفريقية.

ومن ثم يولي المصرف أهمية كبيرة لجوانب التكامل الإقليمي العالية ضمن محفظته الممولة. كما يساهم المصرف في التكامل الإقليمي في إفريقيا من خلال مساهماته من خلال النواضد التالية:

1) تقديم القروض:



لدعم المبادرات التي تستهدف مشروعات التكامل الإقليمي. تشمل المجالات الموجودة ضمن محفظة البنك التي تعد مساهمة في التكامل الإقليمي ما يلي:

- النقل
- الطاقة
- إدارة الموارد المالية
- التجارة
- تنمية القطاع الخاص.

يمكن استخدام هذا التمويل في تطوير البنية الأساسية وتحديث المعدات والتقنيات ذات الصلة وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة.



- مصممة بشكل جيد، ومعدة وجاهزة للتنفيذ ومدفوعة أيضاً بالنتيجة والتأثير
- مستندة إلى أفضل الممارسات وتطبيق التقنيات الجديدة
- ملبية احتياجات تنمية القدرات وبناء المؤسسات،
- محققة جميع متطلبات الاستدامة،
- موجهة إلى الشراكة العربية الإفريقية ومعززة لها.

إجمالي النتائج التي تحققت:

بين عامي 1975 و2025، بلغ إجمالي التمويل الذي قدمه المصرف لتمويل مشاريع التكامل الإقليمي وعمليات تنمية القدرات ذات الصلة حوالي 2,165 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 12% من إجمالي التحويلات المالية لـ 235 مشروعاً في أفريقيا جنوب الصحراء.

(2) توسيع نطاق المنح:



لتغطية الخبرة الفنية اللازمة لمساعدة البلدان على تصميم مشروعات تكامل إقليمي فعالة وتنفيذها. وقد يشمل ذلك تقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات والتقنيات المبتكرة، ولكن أيضاً بناء القدرات لاستهداف برامج التدريب والمبادرات التعليمية لبناء قدرات جميع الجهات المعنية المشاركة في تصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات التكامل الإقليمي. وهذا يساعد على تحسين المهارات والمعرفة والقدرة على اعتماد أفضل الممارسات الحديثة.

وفي إطار تمويل المصرف مشروعات التكامل الإقليمي، فإنه قد اعتاد بذل العناية الواجبة الكافية لضمان أن تكون جميع المشروعات:

- مستجيبة للاحتياجات الحقيقية للبلد المستهدف

الكمية	الوحدة	النتيجة التي تحققت
20,542	كم	بناء طرق 
8	عدد	بناء أو تحديث مطارات دولية 
22	عدد	بناء أو تحديث مطارات محلية 



700

كم



بناء سلك حديدية



7

عدد



بناء أو تحديث
الموانئ



15,434

كم



خطوط نقل
الكهرباء



عدد
في انتظار
التحديد

عدد



خطوط نقل
الكهرباء



إلقاء الضوء على المشروعات



مشروع الطريق الإقليمي أرليت - أسماكا - حدود الجزائر (2022)

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشبيد طرق (كم)	223
خفض تكلفة الصيانة (%)	40
خفض تكلفة تشغيل المركبات (%)	60
المستخدمون (عدد)	600,000



يشكل هذا الجزء من الطريق الذي يبلغ طوله نحو 223 كيلومتراً الجزء الأخير من الطريق غير المعبد الذي يربط شمال إفريقيا بشرقها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الطريق إلى تحسين التدفق التجاري بين بلدان المغرب العربي والنيجر ومالي وتشاد ونيجيريا. كما يساعد الطريق هذه البلدان المنعزلة التي لا تملك وصولاً مباشراً إلى موانئ بحرية على الحصول على أنظمة نقل بري كافية تربطها بموانئ الجزائر، وقد أدى هذا المشروع إلى تقليل مدة السفر من أرليت إلى حدود الجزائر من حوالي 24 ساعة قبل المشروع إلى 4 ساعات.

مُول هذا المشروع المهم للغاية بالاشتراك مع بنك التنمية الإفريقي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، وحكومة النيجر.

إلقاء الضوء على:



المشروع

مشروع طريق نياغاتاري -
بيمبا - بيز (2023)

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
تشبيد طرق (كم)	124.8
خفض تكلفة الصيانة (%)	30
خفض تكلفة تشغيل المركبات (%)	40
المواطنون المستفيدون من الخدمة (عدد)	1,200,000



في العام 2015، وافق المصرف على قرض لدعم إنشاء مشروع طريق نياغاتاري - بيمبا - بيز؛ حيث تكمن أهمية طريق نياغاتاري - روكومو - بيز في أنه يمثل حلقة وصل أساسية في الممر الشمالي الجنوبي "كيجالي - أوغندا"، وبذلك يشكل المشروع حلقة وصل أساسية لممر النقل الإقليمي الذي يربط شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وميناء مومباسا في جمهورية كينيا بالمحور الشمالي الجنوبي في شرق إفريقيا؛ حيث سيتم تقليص المسافة التي تقطعها المركبات مباشرة من نياغاتاري إلى بيز عبر مقاطعة بيوما بنحو 200 كيلومتر بدلاً من المرور عبر العاصمة كيجالي.

شارك في تمويل المشروع صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، وحكومة رواندا.

إلقاء الضوء على:

المشروع

البلد



بنين

توغو

سد نانجميتو لتزويد بنين
وتوغو بالكهرباء

النتائج التي تحققت

مؤشر النتائج

65.6

الطاقة المولدة (بالميجاوات)

 $1,710 \times 10^6$

السعة الإجمالية (م3)

إمدادات الكهرباء في
بنين وتوغو

فوائد التكامل الإقليمي



يتكون المشروع من بناء سد لتوليد الطاقة الكهرومائية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، وتقليل تكلفة إمدادات الكهرباء على المدى الطويل في بنين وتوغو، وبالتالي تقليل الاعتماد على الواردات وتوفير إمكانيات لتنمية الزراعة. وعلى وجه التحديد، يتكون المشروع من مخطط لتطوير الطاقة الكهرومائية في نانجميتو، ودراسات قطاع الطاقة وموظفي المساعدة الفنية وبرامج التدريب.

تم تمويل المشروع بشكل مشترك من قبل المؤسسة الدولية للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبنك التنمية الإفريقي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وبنك التنمية الألماني، ووكالة التعاون الفرنسية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والصندوق الفرنسي للتنمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية/الحكومة بتكلفة إجمالية قدرها 140 مليون دولار أمريكي.

إلقاء الضوء على:

المشروع

التجمع الأول لمنتدى أنجولا للاستثمار



يهدف المنتدى إلى تعزيز فرص الاستثمار في أنجولا وتسهيل إيجاد هذه الفرص بمساعدة الصناديق الدولية. وتشمل أهدافه المحددة

ما يأتي:

- الترويج والتعريف بمشروعات البنية الأساسية وبرامجها.
- توفير منصة للنقاش حول آفاق الاستثمار والشراكة في القطاعات الحيوية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية.
- جمع النوايا الاستثمارية ومساعدة مروجي المشروعات على تأمين الحلول التمويلية.

ومن الجدير بالذكر أن المصرف قد ساهم بمبلغ إجمالي قدره 115 ألف دولار أمريكي لدعم المنتدى الذي كان أول انعقاد له في فندق Epic Sana في الفترة من 23 إلى 24 يناير 2023، وركز على توجيه الاستثمار إلى أنجولا من خلال الصناديق الدولية. وشارك بفاعلية في هذا الحدث المهم أكثر من 150 ممثلاً عن القطاع الخاص والمنظمات المهنية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والتأمينية والشركاء الفنيين والإدارة العامة.

إلقاء الضوء على:



المشروع

حدود كوالا - نارا مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية - مشروع طريق المرحلة الأولى - مالي

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
الطرق التي تم تشييدها (كم)	188
انخفاض نسبة المركبات العضوية المتطايرة (نسبة مئوية)	50
انخفاض معدل الصيانة الروتينية (نسبة مئوية)	40
انخفاض معدل الصيانة الدورية (نسبة مئوية)	20
زيادة قيمة المعاملات اليومية في السنة الأولى (نسبة مئوية)	30
فوائد التكامل الإقليمي	2,500,000
المواطنون المستفيدون (العدد)	تطوير التبادل التجاري بين مالي وموريتانيا



يستهدف المشروع إعادة تأهيل 188.3 كم من شبكة الطرق للمساهمة في تعزيز التبادل التجاري بين جمهورية مالي والجمهورية الإسلامية الموريتانية. وستعمل المبادرة أيضاً على إعادة استخدام وقت وتكلفة النقل وتحسين السلامة على الطرق، ما يشجع على تطوير النقل بين العاصمتين باماكو ونواكشوط، وتسويق المنتجات في المدن الرئيسية في غرب إفريقيا. كما يساعد الطريق على كسر حاجز العزلة عن جمهورية مالي ويسهل وصولها إلى ميناء نواكشوط في موريتانيا. ومن ثم يزداد التبادل التجاري بين البلدين ويتم تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بين مدن باماكو، وكاي، وداكار، ونواكشوط الرئيسية وبين دول غرب إفريقيا بشكل عام.

وقد تم تمويل المشروع بميزانية إجمالية بلغت نحو 131.78 مليون دولار أمريكي، بمساهمة من المصرف، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أوبك، وحكومة جمهورية مالي.

إلقاء الضوء على:



بوركينافاسو

المشروع

مشروع طريق "واهيبيجا - جيبو
بوركينافاسو

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
	الطرق التي تم تشييدها (كم) 115
	انخفاض نسبة المركبات العضوية المتطابرة (نسبة مئوية) 40
	انخفاض معدل الصيانة الروتينية (نسبة مئوية) 75
	انخفاض معدل الصيانة الدورية (نسبة مئوية) 10
	زيادة قيمة المعاملات اليومية في السنة الأولى (نسبة مئوية) 80
	المواطنون المستفيدون (العدد) 360,000
	فوائد التكامل الإقليمي تطوير التبادل التجاري بين المحافظات المخدومة في الدولة والدولتين المجاورتين، مالي والنيجر



يشكل مشروع طريق واهيبيجا-جيبو جزءاً من سياسة الدولة للتخفيف من العزلة الداخلية والخارجية في بوركينافاسو. وتشمل أهدافه ضمان استمرار التدفق المروري على مدار العام، بغض النظر عن الظروف الجوية، وتعزيز التبادل التجاري بين منطقة المشروع المعروفة بمواردها الزراعية والحيوانية، ومناطق أخرى من الدولة. كما يستهدف المشروع تعزيز العلاقات التجارية بين مقاطعات بوركينافاسو والدول المجاورة مثل مالي والنيجر. كما يسعى إلى تقليل وقت النقل وتكلفة المنتجات الزراعية مع دعم تطوير شبكة الطرق الممهدة وتقليل تكاليف صيانة الطرق الترابية، وكما يستهدف المشروع في نهاية المطاف المساهمة في التخفيف من حدة الفقر في منطقة المشروع.

يتضمن المشروع إنشاء طريق طوله نحو 115 كم وتمهيده. وقد تم تمويل المشروع بميزانية إجمالية تبلغ نحو 81.76 مليون دولار أمريكي، بمساهمات من المصرف، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أوبك، وحكومة بوركينافاسو.

إلقاء الضوء على:



المشروع

مطار أديس أبابا
إثيوبيا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
الطرق السريعة التي تم تشييدها (كم)	3.8
المحطات التي تم إنشاؤها (م2)	40,000
القدرة السنوية في عام 2001 (عدد الركاب)	7,000,000
فوائد التكامل الإقليمي	يساعد المشروع على جعل أديس أبابا محوراً جويًا دوليًا مركزيًا. كما أنه يساعد على تطوير الأنشطة السياحية والتبادلات التجارية بين إثيوبيا والدول الأخرى.



ويتضمن المشروع تطوير قطاع النقل الجوي في البلاد من خلال توسيع البنية الأساسية القائمة وتحسينها. ستشمل الأعمال:

- بناء الطرق السريعة
- الانتهاء من خمسة ممرات جديدة
- تحديث أنظمة الملاحة والاتصالات
- تنفيذ تدابير السلامة.

ومن ثم يتم رفع القدرة على التعامل مع الركاب لتلبية الطلب المستقبلي الذي من المتوقع أن يزيد إلى سبعة أضعاف بحلول عام 2005.

شارك في تمويل المشروع كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمصرف، وصندوق التنمية الإفريقي، وهيئة الغذاء والدواء، والصندوق الأوروبي للتمويل، وحكومة بلجيكا، وصندوق التنمية الوطني، وحكومة إثيوبيا بتكلفة إجمالية قدرها 130 مليون دولار أمريكي.

إلقاء الضوء على:



المشروع

مشروع القطار فائق السرعة،
داكار - مطار بليز دياغني الدولي

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
	السكك الحديدية التي تم تشييدها (كم) 55
	محطات السكك الحديدية التي تم تشييدها (عدد) 15
	وقت السفر المقلل (بالدقائق) من 90 إلى 40
	تكلفة السفر المخفضة (فرنك وسط إفريقي) من 5,000 إلى 25,000
	عدد الركاب يوميًا (عدد) 180,000
	الوظائف التي تم إنشاؤها 23,000
	المواطنون المستفيدون (العدد) 4,250,000
	فوائد التكامل الإقليمي تنمية الأنشطة السياحية والتبادلات التجارية بين السنغال والدول المجاورة.



يستهدف المشروع بشكل عام المساهمة في كسر حاجز العزلة الداخلية للسنغال من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد، وخاصة من خلال تعزيز حركة السكان والبضائع بين مختلف مراكز النشاط الاقتصادي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي.

كما يهدف المشروع بشكل خاص إلى تحسين ظروف النقل بين داكار والمراكز الحضرية والاقتصادية الجديدة (ديامينيديو ودياس) من خلال تحسين مستوى خدمة السكك الحديدية بين مركز مدينة داكار وضواحيها وتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل للشباب والنساء.



خط التمويل لبنك التنمية لدول وسط إفريقيا في إطار برنامج المصرف لتمويل التجارة



وتتكون العملية من منح خط تمويل بقيمة إجمالية قدرها 20 مليون يورو لبنك التنمية لدول وسط إفريقيا من أجل تسهيل العمليات التجارية في إطار برنامجه لتمويل التجارة الخارجية لصالح الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية.

وسيساهم خط التمويل في دعم الأسواق المالية في دول المجموعة من خلال توفير الموارد المالية لتشجيع التبادل التجاري بينها وبين الدول الإفريقية الأخرى. ويمكن أن توفر الموارد تمويلًا قصير الأجل، حيث تحتاج الأسواق في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) إلى تلك الموارد لتغطية نفقات استيراد السلع الضرورية، بما في ذلك المواد الخام والمتطلبات التشغيلية، لتزويد مصانعها ومرافق الإنتاج بها.

وبما أن موارد القرض ستخصص بشكل أساسي للقطاعات الإنتاجية والخدمية الداعمة للإنتاج، فإنها ستمكن دول المجموعة من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية التي لولها لكانت غير مستغلة، وهذا يمكن اقتصادات الدول من النمو وتحقيق الأهداف، نتائج التنمية، مع استهداف تعزيز رفاهية مواطنيها والحد من الفقر.

إلقاء الضوء على:

المشروع



برنامج المصرف لدعم الدول لزيادة حصصها في رأسمال بنك تنمية غرب إفريقيا

مؤشر النتائج	النتائج المخطط لها
	الطرق التي تم بناؤها (عدد) 12,700
	الكهرباء المولدة (ميجاوات) 380
	الأراضي الزراعية المطورة (هكتار) 12,170
	الأرز المنتج (بالطن) 170,300
	المياه النظيفة المنتجة (م) 87,700
	الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها (عدد) 16,700
	فرص الوظائف التي تم إنشاؤها (عدد) 244,000



توفر هذه العملية للمصرف فرصة لدعم جهود التنمية في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي في غرب إفريقيا. وتعيد على المصرف عدد من الفوائد أهمها:

- زيادة رأس مال المصرف ليتمكن من زيادة تمويلاته لتلك الدول.
- الاستفادة من قدرة المصرف على الرفع المالي بمقدار 4 أضعاف، وهذا يمكن المصرف من تمويل الصفقة بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، لينتج عن ذلك حزمة تمويلية إجمالية قدرها من إجمالي حزمة التمويل تصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي.
- تحقيق التأثير المضاعف المذكور أعلاه دون تعريض المصرف للمخاطر وتجاوز الحدود الاحترازية
- وستضمن طبيعة هذه العملية، التي ستشمل صرف الأموال بشكل مباشر إلى البنك، تحويل الأموال بشكل سلس وبصورة أسرع من مشروعات القطاع العام النموذجية التي تتحمل مراحل تنفيذ طويلة. وهذا له مزايا عديدة، مثل زيادة الدخل التشغيلي، وتحسين جودة المحفظة نتيجة تحسين وتيرة السحب من المحفظة وما يترتب على ذلك من تعزيز موقف المخاطر المالية للمصرف.

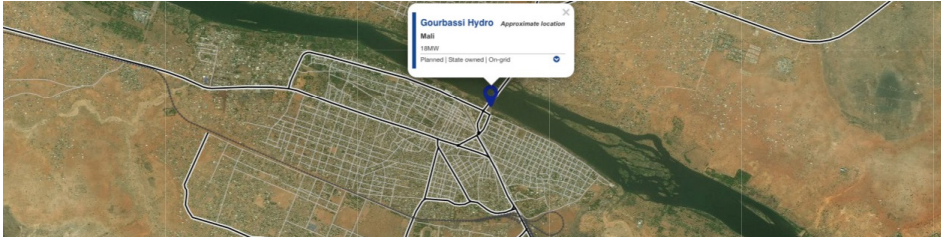
إلقاء الضوء على:

المشروع



إنشاء سد غورباسي متعدد الأغراض جمهورية السنغال / جمهورية مالي

Planned Results	Result Indicator	
1,600	طول السد (م)	
30	ارتفاع السد (م)	
2.9 billion	سعة تخزين السد (م ³)	
100	طول طريق الوصول (كم)	
18	طاقة الإنتاج لمحطة التوليد (ميغاواط)	
95	طول خط النقل (كلم)	
3,500,000	عدد السكان المستفيدين (عدد)	
10,000	الوظائف المستحدثة (عدد)	



سيُحسّن المشروع إمكانية الحصول على الكهرباء في السنغال ومالي. ووفقاً لمنظمة تنمية حوض نهر السنغال (OMVS)، سيرفع السد أيضاً منسوب مياه نهر السنغال إلى مستوى مُرضٍ. وسيوفر 2.9 مليار متر مكعب من المياه للملاحة الدائمة على امتداد 905 كيلومترات، من سانت لويس في السنغال إلى أمبيديبي في مالي، وسيخدم قطاعات عديدة، لا سيما الزراعة.

كما سيمكّن مشروع غورباسي الكهرومائي منظمة OMVS من دعم عمليات الفيضانات المنخفضة، وضمان غمر السهول الفيضية بشكل كافٍ، والسماح بزراعة المحاصيل التي تنمو خلال انحسار الفيضانات. ومن الآثار الأخرى لمشروع غورباسي تنمية أنشطة الصيد. وسيساهم السد أيضاً في تقليل احتياجات السكان من مياه الشرب. ومن المتوقع أن يوفر تنفيذ مشروع غورباسي الكهرومائي أكثر من 10,000 فرصة عمل محلية.

يتم تمويل هذا المشروع بشكل مشترك مع الصندوق السعودي للتنمية، وشركة سوچيم، وحكومة السنغال، وحكومة مالي.

إلقاء الضوء على:



المشروع

مشروع إنشاء طريق "كالبو-سيكونجو-أنجولا الحدودي"، قسم "سيكونجو-حدود أنجولا" جمهورية زامبيا



يهدف المشروع إلى المساهمة في تحقيق أهداف أجندة أفريقيا 2063 من خلال دعم التكامل الاقتصادي والحد من الفقر عبر تحسين الربط الإقليمي. وسيعمل على تعزيز البنية التحتية للنقل التي تربط المناطق الاقتصادية الرئيسية، وتحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وتنسجم هذه المبادرة مع الأهداف الأوسع نطاقاً المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الشامل في جميع أنحاء القارة.

ويركز المشروع تحديداً على إنشاء وتطوير جزء من طريق بطول 32 كيلومتراً، مصمم لتحسين الروابط الإقليمية داخل البلاد ومع الدول المجاورة. ومن خلال تسهيل حركة البضائع والأفراد، سيساهم المشروع في خفض تكاليف النقل، وتعزيز كفاءة التجارة، وتحفيز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المحيطة، وبالتالي دعم التكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي في المنطقة.

يُمَوَّل المشروع بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 55.5 مليون دولار أمريكي، بمساهمة من المصرف والحكومة.



المشروع

مشروع تطوير طريق جيلجيل - ماشيناري جمهورية كينيا



يندرج هذا المشروع ضمن برنامج تطوير قطع الطرق، الذي يهدف إلى تحديث وتوسيع وإعادة تأهيل شبكة الطرق التي سُيِّدت على مدى العقود الماضية. وتولي الحكومة أولوية قصوى لهذا المشروع، إذ ركزت مؤخراً بشكل متزايد على تحسين وصيانة البنية التحتية للطرق باعتبارها محركاً رئيسياً للتنمية الوطنية.

ويسعى المشروع إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والمحلي في كينيا، وذلك في إطار برنامج الحكومة لتطوير الطرق الريفية. وتشمل أهدافه تعزيز الربط بين المناطق الوسطى والشرقية من مقاطعتي نيانداروا ونايفاشا وبقية أنحاء البلاد، بما في ذلك نيروبي، وتعزيز الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية كالمدارس والمراكز الصحية، وتيسير التفاعل بين الإدارة المركزية والسكان المحليين؛ وزيادة كفاءة حركة المرور والسلامة على الطرق مع تقليل وقت السفر وتكاليف تشغيل المركبات؛ وتسهيل نقل البضائع؛ والمساهمة في نهاية المطاف في الحد من الفقر في منطقة المشروع.

يُمَوَّل المشروع بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 15 مليون دولار أمريكي، بمساهمة من المصرف والحكومة.

إلقاء الضوء على:

المشروع



دعم الخطوط الجوية الإيفوارية لشراء طائرات (المرحلة الأولى) جمهورية كوت ديفوار

مؤشر النتائج	النتائج المخطط لها
	1 اقتناء طائرة مجهزة بالكامل مع مركز صيانة (عدد)
	6 متوسط الزيادة في الرحلات المباشرة الأسبوعية (عدد)
	80 معدل حجوزات المقاعد المحقق (نسبة مئوية)
	30 انخفاض متوسط سعر تذكرة الدرجة السياحية ذهاباً وإياباً (بالدولار الأمريكي)
	46 انخفاض متوسط سعر تذكرة الدرجة السياحية ذهاباً وإياباً (بالدولار الأمريكي)
	25 انخفاض سعر التذكرة مقارنة بالمنافسين (نسبة مئوية)



يندرج هذا المشروع ضمن إطار خطة عمل الخطوط الجوية الإيفوارية للفترة 2021-2022، ويتضمن اقتناء طائرتين من طراز إيرباص A330-900 NEO ، وإنشاء حظيرة صيانة مجهزة لهاتين الطائرتين في مطار أبيدجان. وتهدف هذه المبادرة إلى إطلاق عمليات الخطوط الجوية الإيفوارية للرحلات الطويلة، مما يتيح تسير رحلات منتظمة إلى وجهات دولية رئيسية.

ويتوافق المشروع مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، من خلال تعزيز بنية تحتية حديثة ومرنة للنقل الجوي، والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، من خلال تحسين الربط الجوي لساحل العاج مع الأسواق العالمية. كما يدعم الهدف السابع عشر (الشراكات من أجل الأهداف) من خلال تعزيز التعاون، ويتماشى مع الهدف العاشر من أجندة أفريقيا 2063، الذي يركز على تطوير بنية تحتية عالمية المستوى في جميع أنحاء القارة.

سيعمل المشروع تحديداً على تعزيز الروابط الجوية بين غرب ووسط أفريقيا والأسواق العالمية، وترسيخ مكانة مطار أبيدجان كمركز إقليمي للطيران، وتنوع قاعدة عملاء شركة الطيران، ودعم استدامتها على المدى الطويل من خلال تحديث العمليات وتوسيع مصادر الإيرادات. كما سيساهم إنشاء مركز الصيانة المحلي في خفض التكاليف، وتحسين كفاءة الخدمات، وضمان استمرارية جداول الرحلات دون انقطاع، مما يعزز بشكل كبير القدرة التنافسية لشركة الطيران واستدامتها التشغيلية.

يتم تمويل المشروع بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 172.50 مليون دولار أمريكي، بمساهمات من المصرف وبنك التنمية لغرب أفريقيا والحكومة (شركة الخطوط الجوية الإيفوارية).

الطريق إلى الأمام

يتطلب تعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا نهجاً متعدد الأوجه يتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن بين الإستراتيجيات والتحديات الرئيسية التي يجب على المصرف مراعاتها أثناء المضي قدماً هي:

1. تنفيذ المبادرات القائمة وتعميقها



- ضمان التنفيذ الفعال لمبادرات التكامل الإقليمي الحالية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، والعمل على تحقيق الأهداف المقصودة.
- تعزيز وتعميق المجتمعات الاقتصادية الإقليمية (REC) القائمة من خلال مواجهة التحديات وتعزيز قدرتها على دفع جهود التكامل.

3. تسهيل التجارة



- تسهيل التجارة من خلال مراجعة الحواجز غير الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية والحدودية.
- تنفيذ تدابير تيسير التجارة لتبسيط اللوائح ومواءمتها من أجل تسهيل المشاركة في التجارة عبر الحدود على الشركات.

4. مواءمة السياسات واللوائح



- مواءمة السياسات واللوائح والمعايير عبر المناطق لإيجاد بيئة مواتية للشركات والمستثمرين.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الإقليمية لمواءمة الأطر القانونية وتعزيز الاتساق في البيئات التنظيمية.

2. تطوير البنية الأساسية



- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي تعزز الاتصال وتحديد أولويات تلك المشروعات التي من بينها شبكات النقل والبنية الأساسية للطاقة والاتصال الرقمي.
- تحسين البنية الأساسية عبر الحدود لتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، داخل المناطق وفيما بينها.



8. الحوار والتعاون المستمران



- تعزيز الحوار المستمر بين الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية وغير ذلك من الجهات المعنية لمعالجة التحديات والفرص الناشئة.
- تشجيع عقد مؤتمرات قمة ومنتديات ومشاروات منتظمة لتعزيز التعاون والتنسيق.

9. البحوث والبيانات



- الاستثمار في البحوث وجمع البيانات لتوجيه عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة وتحديد مجالات التحسين.
- الاستفادة من نتائج البحوث لتقييم تأثير مبادرات التكامل واتخاذ قرارات مستنيرة للتخطيط المستقبلي.

يُعد تعزيز التكامل الإقليمي في إفريقيا عملية معقدة ومستمرة تتطلب جهداً متواصلًا وتعاوناً وقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وهو ينطوي على التزام الحكومات والمؤسسات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالعمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة.

5. بناء القدرات



- بناء القدرات المؤسسية على المستويين الإقليمي والوطني لتنفيذ مبادرات التكامل ومرافقتها بشكل فعال.
- الاستثمار في برامج التدريب لتعزيز مهارات صانعي السياسات والمنظمين والمهنيين المشاركين في عمليات التكامل الإقليمي.

6. مشاركة القطاع الخاص:



- تشجيع مشاركة القطاع الخاص بإيجاد بيئة مواتية للشركات لتحقيق الازدهار.
- تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشروعات الرئيسية وتنفيذها، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص وموارده.

7. التكامل الاجتماعي والشمول



- تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال معالجة قضايا التنوع الثقافي والاندماج الاجتماعي وحقوق الإنسان.
- تنفيذ المبادرات التي تعزز الروابط الشعبية والتبادل الثقافي والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء.





مكتب القاهرة

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، 72 ب المعهد

الاشتراكي، المنتزة، هليوبوليس (7)،

محافظة القاهرة 11341

جمهورية مصر العربية

هاتف/فاكس: +202-2-4502021

البريد الإلكتروني: badea@badea.org

المكتب الرئيسي

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

برج العامرية، حي العليا،

طريق الملك فهد، مبنى رقم 7922،

الرقم الفرعي 4091، الرمز البريدي 12333

الرياض – المملكة العربية السعودية

هاتف: +966-112881180

فاكس: +966-112881181

البريد الإلكتروني: badea@badea.org

www.badea.org

